كلية الحقوق- جامعة القاهرة
قسم القانون الجنائي

دراسة في المحكمة الاقتصادية الجنائية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مُقدَّمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة

مُقدَّمة من الباحثة
هدى محمد محمد إبراهيم

لجنة المناقشة والحكم:

الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور **(الأستاذ المتفرغ والمشرف**
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة **علي الرسالة- رئيس)**

الأستاذ الدكتور / شريف سيد كامل
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي **(عضـــو)**
بكلية الحقوق جامعة القاهرة

السيد القاضي الأستاذ / السيد حامد أحمد إبراهيم **(عضـــو)**
رئيس محكمة الجنايات بمحكمة إستئناف القاهرة
والرئيس الأسبق لمحكمتي المنصورة وأسيوط الاقتصاديتين

٢٠٢٠م

إهـداء

أُكرِّسُ هذا العمل لذكرى والدي الأستاذ/ محمد المراغي -رحمه الله- الذي وافته المنيَّة منذ بداية هذا العام، والذي كان يدعمني باستمرار خلال دراستي.

وإلى أختي الدكتورة هبة المراغي- الأستاذ مساعد بكلية الزراعة جامعة القاهرة - التي شجَّعتني على مواصلة مسيرتي العلميَّة، وكان لها الفضلُ بعد الله -سبحانه وتعالى- فيما وصلتُ إليه الآن.

وإلى كلٍّ من أمـــــي وجميع إخوتي ،وأخُص بالذكر كل من يسرا المراغي، وإبراهيم المراغي، محمود المراغي الذين كانا لهما بالغ الأثر في تخطي الكثير من العقبات والصعاب.

...

شكر وتقدير

أشكرُ الله –تعالى– وأحمدهُ، فهو المنعمُ قبل كلِّ شيء، أشكرُهُ أن حقَّق لي ما أصبُو إليه في استكمالِ درجة الدكتوراه في الْحُقُوقِ ، بأن هيَّأ لي مَنْ سهَّل طريقي وساعدني على استكمالِ رحلتي العلميَّة.

وأودُّ أن أُعبِّر عن خالص امتناني لمشرفي: **السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور**؛ أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، لتوجيهي ومساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح، وصبره، ودوافعه، وحماسه، ومعرفته الضخمة التي ساعدتني طوال البحث على كتابة هذه الرسالة، إذ أمدني سيادته بما احتجتُ إليه من مؤلفات واستفسارات كان لها عظيم الأثر في إنجاز هذه الدراسة.

وأعربُ عن تقديري الصادق **للسيد المستشار/ السيد حامد أحمد إبراهيم**؛ رئيس بمحكمة نقض الجنح/ محكمة استئناف القاهرة على مساعدته، ودعمه لي في أثناء مراجعة البحث، وتوجيهي نحو التعرف

بأعمال المحكمة الاقتصادية على أرض الواقع، وإرشادي للاستعانة بالمراجع وورش العمل التي تدعّم الدراسة.

كما أودُّ أوجه وافر الشكر **للسيد الأستاذ الدكتور / شريف سيد كامل؛** أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة، عضو لجنة المناقشة.

مقدمة

أصبحت العدالة الناجزة من أهم أهداف السياسة الجنائية المعاصرة، وصار الإيمان بها محورًا أساسيًّا للمُشرع في العديد من التشريعات الدولية، لتحقيق رؤيته وملاءمتها مع التطورات والنظريات الحديثة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمجالات الأخرى كافة، خاصةً في ظل العولمة، وتغيُّر السياسات الاقتصادية داخل الدول، وتبنيها لسياسة السوق الحرة.

علاوة على تفجُّر الثورات العلمية والاقتصادية، وظهور الطفرات الإلكترونية في العقود الأخيرة، التي ارتكزت عليها الأغلبية العظمى من المستثمرين في المعاملات التجارية لعقد الصفقات، وتبادل السلع والخِدْمات المختلفة بين الدول بسهولةٍ ويسر.

فضلًا عن إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية المتبادلة، والانتشار الملحوظ لنوعية الشركات متعددة الجنسيات التي تتولَّى مشروعات ضخمة، تمتد فروعها عبر دول العالم بشبكات متعددة الفروع في مجال التجارة الدولية، وتعمل على إدخال صناعات متطورة حديثة بتقنيات عالية في الدول جاذبة الاستثمار، واندماج العديد من الكيانات الاقتصادية العالمية، مما يُشكِّل قوة اقتصادية لا يُستهان بها.

وإذ أصبح قيام اقتصاد الدول على الاستثمار سمة العصر الحالي، وبدايةً لتحولٍ جوهريّ في سيادتها الاقتصادية في المستقبل، فإن اقتصاد الدول –مما لا شك فيه– هو أحد مؤشرات قوتها، ومقياس لبرهان صدارتها في العالم، فمن أجل ذلك تعمل الدول على تشجيع المستثمرين الأجانب لجذب استثماراتهم وتوسعها داخل أراضيها بوصفها عاملًا من أهم عوامل التقدم والتنمية الاقتصادية.

كما يقتضي ذلك أيضًا توفير الوسائل القانونية اللازمة لضمان استقرار المعاملات التجارية والمراكز القانونية، وفض المنازعات المتعلقة بالاستثمار بعدالةٍ تبعثُ الطمأنينة في نفوس المستثمرين، وتُعمِّق الثقة بضمان استمرار الاستثمارات، وعدم تأثرها بمؤثرات خارجية عن ساحة القضاء.

لكن تحقيق هذا الهدف –في الواقع– يتنافر شكلًا وموضوعًا مع وجود إشكالية بطء سير إجراءات التقاضي والتعقيدات المصاحبة لها، والتي تُعاني منها الأطراف المتنازعة في النظام القضائي الحالي، فهي تُمثل أحد معوقات الاستثمار، وأحد الأسباب التي تؤدي إلى تجنب المستثمرين المخاطرة برؤوس أموالهم واستثماراتهم الضخمة، خاصةً في ظل هذه النزاعات التي لا يمكن التنبؤ بسببها بمدى سرعة الحصول على الحقوق بعدالةٍ منصفة، مما يلحق بهم خسائر مالية طائلة ، وأضرارًا جسيمة.

لذا شجَّع العديد من رجال الفقه[1] والقضاء [2]على تبني فكرة «**التخصص القضائي**» والإشادة بمميزاتها، وطرح العديد من الأفكار التطورية التي استجاب لها المشرع مؤخراً ونظَّمها في مجالاتٍ مختلفة؛ ومن أبرزها: إنشاء «**محكمة الأسرة**» بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤م.

فهرس المحتويات

إهداء..... ١
شكر وتقدير..... ٢
مقدمة..... ٤
- إشكالية الدراسة.....٥
- أهمية الدراسة.....٧
- منهج الدراسة.....٨
- نطاق الدراسة.....٩
- خطة الدراسة.....٩

الباب التمهيدي (التخصص في القضاء الجنائي).....

- **الفصل الأول (طبيعة التنظيم داخل المحاكم العادية والمتخصصة)**
- المبحث الأول (طبيعة التنظيم داخل المحاكم العادية).....١٤
- المبحث الثاني (طبيعة التنظيم القضائي داخل المحاكم المتخصصة).....٢٣
- **الفصل الثاني (دور التخصص في القضاء الجنائي في تحقيق العدالة الناجزة)**
- المبحث الأول (مزايا التخصص في القضاء الجنائي) ٣٧
- المبحث الثاني (مبدأ تخصص القاضي الجنائي) ٤٥
- المبحث الثالث (حدود العلاقة بين التخصص القضائي الجنائي والقوانين الأخرى).....٦٣

القسم الأول (مبررات المحكمة الاقتصادية وطبيعتها)

الباب الأول (مبررات إنشاء المحكمة الاقتصادية الجنائية) .....

- **الفصل الأول (الهدف من إنشاء المحاكم الاقتصادية)**
- المبحث الأول (الهدف من إنشاء المحاكم الاقتصادية الجنائية) ٧٨

- المبحث الثاني (الاتجاه نحو إنشاء المحكمة الاقتصادية الجنائية في بعض التشريعات العربية)..... ٨٦

- **الفصل الثاني (النتائج المترتبة على إنشاء المحاكم الاقتصادية)**
- المبحث الأول (المزايا المترتبة على إنشاء المحاكم الاقتصادية الجنائية).....٩٨
- المبحث الثاني (العيوب المترتبة على إنشاء المحاكم الاقتصادية الجنائية)....١١٠

الباب الثاني (ذاتية المحكمة الاقتصادية الجنائية).....

- **الفصل الأول (الطبيعة القانونية للمحكمة الاقتصادية الجنائية).....**
- المبحث الأول (المحاكم الاقتصادية ليست جهة قضائية مستقلة رغم التنظيم القانوني الشامل لعملها).....١٤٢
- المبحث الثاني (المحاكم التجارية بفرنسا) ١٥٦
- **الفصل الثاني (تشكيل المحكمة الاقتصادية الجنائية)**
- المبحث الأول (مقار المحاكم الاقتصادية الجنائية المصرية وتشكيلها).....١٦٤
- المبحث الثاني (المحاكم التجارية بفرنسا وتشكيلها).....١٧١

القسم الثاني (اختصاص المحكمة الاقتصادية وإجراءات الخصومة)

الباب الأول (نطاق اختصاص المحكمة الاقتصادية الجنائية).....

- **الفصل الأول (ماهية معيار الاختصاص).....**
- المبحث الأول (معيار طبيعة الجريمة الاقتصادية الجنائية).....١٩٢
- المبحث الثاني (المعيار الحصري للجرائم الاقتصادية الجنائية).....٢٢٨
- المبحث الثالث (الحكم القانوني للاختصاص بالجرائم المرتبطة).....٢٥٤
- **الفصل الثاني (تنازع الاختصاص بين المحاكم الاقتصادية الجنائية والمحاكم الأخرى)**
- المبحث الأول (التنازع السلبي والإيجابي بين المحكمة الاقتصادية الجنائية والمحاكم العادية).....٢٧٠
- المبحث الثاني (التنازع السلبي والإيجابي بين المحكمة الاقتصادية الجنائية والمحاكم المتخصصة الأخرى).....٢٨٣

الباب الثاني (إجراءات الخصومة أمام المحكمة الاقتصادية الجنائية).....

- **الفصل الأول (إجراءات الإستعانة بالخبـــراء)**
  - المبحث الأول (إعداد جدول خاص بخبراء المحاكم الاقتصادية).....٢٩٦
  - المبحث الثاني (الاستعانة بالخبراء لتفعيل أداء المحكمة الاقتصادية الجنائية) ٣٠٠
- **الفصـل الثـاني (الأحكـام الخاصـة بـالطعن فـي أحكـام المحكمـة الاقتصـادية بالاسـتئناف والنقض)**
  - المبحـث الأول (الطعـن بالاسـتئناف فـي أحكـام المحكمـة الاقتصـادية نطاقـة ومواعيده).....٣٠٩
  - المبحـث الثـاني (الطعـن بـالنقض فـي أحكـام المحكمـة الاقتصـادية الجنائيـة ومـا تتضمنه من أحكام خاصة).....٣٣٣
  - المبحـث الثالـث (إنشـاء دائـرة اقتصـادية متخصصـة بالفصـل فـي الطعـن بـالنقض فـي أحكام المحكمة الاقتصادية الجنائية).....٣٧٤
  - المبحـث الرابـع (إنشـاء دائـرة خاصـة لفحـص الطعـون فـي أحكـام المحكمـة الاقتصـادية الجنائية).....٣٨٣

الخاتمـــــــــة.....٣٩٦

النتائج والتوصيات.....

- أولًا– النتائج.....٣٩٨
- ثانيًا– التوصيات.....٤٠٥

الملخص.....٤١٣

قائمة المراجع والمصادر.....

- أولًا– قائمة المراجع العربية.....٤١٥
- ثانيًا– قائمة الرسائل العلمية والأبحاث وورش العمل.....٤١٦
- ثالثًا– القوانين والتشريعات.....٤٢٠

- رابعًا– الأحكام.....٤٢٢
- خامسًا– الجرائد والمجلات.....٤٢٢
- سادسًا– المواقع الإلكترونية.....٤٢٢
- سابعًا– قائمة المراجع الفرنسية.....٤٢٤
- الفهرس ٤٢٥